الإعلان الوزاري

المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات
أديس أبابا، إثيوبيا

١٣ – ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٠

المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات
أديس أبابا، إثيوبيا

٦ – ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

إعلان المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا

١ - نحن، الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، وقد اجتمعنا في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي ١٣ و١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٠ في إطار أول مؤتمر تعقده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

٢ - نقر بأن موضوع مؤتمرنا الأول " تحسين معلومات الأحوال المدنية لإيجاد إدارة عامة فعالة وإنتاج إحصاءات حيوية لرصد التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا" هو موضوع هام وجيد التوقيت خاصة فيما يتصل بالإسهام في تحقيق تنمية أفريقيا وتحسين تقديم الخدمات العامة لشعوبنا؛

٣ - وإذ نعرب عن اقتناعنا بأهمية التسجيل المدني بالنسبة للسياسات العامة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحقوق الطفل باعتباره أساساً للإحصاءات الحيوية الموثوق بها؛

٤ - ونقر أيضاً بأهمية ودور المعلومات المتأتية عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالنسبة لتنفيذ الإطار الإستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات في مجال الإحصاءات في أفريقيا وخطة عمل مراكش للإحصاءات وللترويج للميثاق الأفريقي للإحصاء؛

٥ - بيد أننا نلاحظ مع القلق أنه على الرغم من أهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ورغماً عن الجهود المبذولة حالياً لتحسينها فإن معظم بلداننا لا زالت تنقصها النظم الشاملة والوافية والقابلة للتطبيق؛

٦ - ونؤكد الحاجة إلى استجابات قوية على صعيد السياسات العامة بما يشمل التصدي لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كجزء من الإصلاحات الجارية حالياً في بلداننا؛

٧ - نحيط علما بالتوصيات الصادرة عن حلقة العمل الإقليمية المعقودة في تنزانيا عام ٢٠٠٩ بشأن تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، والدورة الثانية للجنة الإحصائية الأفريقية واجتماع فريق الخبراء المنعقد في أديس أبابا للتحضير لهذا المؤتمر بغرض تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛

٨ - نلاحظ أن التحدي المطروح أمامنا الآن يتمثل في مواصلة تعبئة وحفز القيادة والالتزام السياسي لتحسين هذه النظم. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً التوصيات التي أصدرها خُبراؤنا بشأن استراتيجيات تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي ضوء هذه التوصيات عقدنا العزم على ما يلي :

٨-١ اتخاذ التدابير الملائمة على صعيد السياسات بما يكفل تيسير تنفيذ الخطط والبرامج والمبادرات الرامية إلى إصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وصولاً إلى تعميم التسجيل وشموله مع مراعاة الظروف الخاصة ببلداننا. وفي هذا الصدد، عقدنا العزم على إدماج عمليات نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في استراتيجياتنا الوطنية لتنمية الإحصاءات والبرامج والخطط الوطنية الأخرى بما يشمل زيادة تنسيق الأنشطة بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيد القطري والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

٨-٢ سن القوانين والسياسات التي تكفل إلزامية تسجيل الأحداث الحيوية التي تحدث في بلداننا في حينها مع ضمان توفير سبل وصول جميع الأفراد إلى هذه النظم على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، نلتزم بمراجعة وتحديث قوانيننا الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتشريعات الإحصائية بما يتماشى مع التوصيات والمبادئ الأساسية الدولية والإقليمية، وبتخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لهذا الغرض؛

تكثيف حملات التوعية بشأن عمليات وأهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لكفالة أن تؤدي هذه النظم دورها على الوجه الأكمل.

٩ - نقر بأهمية الشراكات وبناء القدرات لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي هذا الصدد نناشد :

٩-١ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن شركاء التنمية الآخرين، الاستمرار في دعم جهودنا في مجال بناء القدرات وتعبئة الموارد؛

٩-٢ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء تقييم للنظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية واستكمال مشروع الخطة الإقليمية متوسطة المدى والمبادئ التوجيهية ورفع تقرير بذلك للدورة القادمة للمؤتمر الوزاري؛

٩-٣ الندوة الأفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات التي ركزت حتى الآن على تعبئة أفريقيا للمشاركة بصورة شاملة في دورة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن، أن تركز على وجه الأولوية على تعبئة طاقات أفريقيا لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

٩-٤ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظر في إنشاء وظيفة فنية بالمركز الأفريقي للإحصاءات خاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع دعم وظيفي ملائم للمركز لضمان استدامة الجهود الجارية في مجال تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛

٩-٥ الجامعات ومؤسسات التدريب الإحصائي والديمغرافي الوطنية والإقليمية، العمل على إعداد أو تعزيز المناهج الملائمة التي تستهدف بناء القدرات وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛

٩-٦ القطاع الصحي، مواءمة النظام الصحي مع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بغية تحسين التنسيق وتقاسم البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات وأسبابها مع المكاتب الإحصائية الوطنية وهيئات نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

٩-٧ شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة وشبكة القياسات الصحية وغيرهما من الشركاء الإنمائيين العمل على تعزيز دعمهم للمبادرات والبرامج الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك مواءمة مساعداتهم وفقاً لذلك.

١٠ - وأخيراً نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي النظر في إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بحيث يصبح منبراً إقليمياً دائماً يجتمع كل سنتين لمناقشة وتقييم المسائل السياسية والمسائل المتصلة برسم السياسات بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

صدر في أديس أبابا، إثيوبيا في يوم ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٠

إعلان المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

الديباجة

نحن، الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني:

١ - وقد عقدنا مؤتمرنا الثاني يومي ٦ و٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في ديربان، جنوب أفريقيا، عن موضوع ''تحسين الهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية''. ونُظم المؤتمر بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وشبكة القياسات الصحية؛

٢ - ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تعازينا القلبية لحكومة إثيوبيا وشعبها في وفاة معالي رئيس الوزراء السيد مَلَّس زيناوي، الذي ساهم التزامُه وتفانيه في خدمة التنمية في أفريقيا في إدراج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في خطط التنمية في البلدان الأفريقية. كما نعرب عن تعازينا لحكومة غانا وشعبها في وفاة فخامة البروفيسور السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا، ونثني على مساهمته في تنمية أفريقيا. ونعرب كذلك عن تعازينا لحكومة ملاوي وشعبها في وفاة فخامة السيد بينغو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي.

٣ - نرحب بجمهورية جنوب السودان عضوا جديدا في المؤتمر؛

٤ - نُذكِّر بالالتزامات المقطوعة في المؤتمر الأول الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا في آب/أغسطس ٢٠١٠ للنظر في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ومنحه الأولوية كأحد البرامج السياسية الإقليمية، واتخاذ خطوات لإصلاح نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتحسينها في بلداننا. وفي هذا الصدد، فإننا نقر بأن موضوع مؤتمرنا الثاني قد جاء في وقته المناسب وله أهمية في تحقيق نظم تسجيل مدني وإحصاءات حيوية مستدامة وفعالة في أفريقيا؛

٥ - نلاحظ بارتياح قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (المرجع Assembly/AU/DEC.424) الذي يؤيد توصية مؤتمرنا الأول بإضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر ليكون بمثابة منتدى إقليمي دائم للاتحاد الأفريقي يعالج المسائل المتعلقة بالتسجيل المدني.

٦ - نشيد بما حققته الدول الأعضاء من تقدم وإنجازات، منذ المؤتمر الأول في آب/أغسطس عام ٢٠١٠، فيما يخص تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك مساهمة المنظمات الإقليمية الأفريقية والمنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين؛

٧ - نشيد بأمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تبذله حالياً من جهود في تنسيق التدخلات الدولية والإقليمية من خلال إنشاء منابر إقليمية مثل الفريق الإقليمي الأساسي المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ومنتدى أصحاب المصلحة؛

٨ - نشيد ونرحب بمساهمة الإحصائيين الأفريقيين الشباب في تطوير التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، بما في ذلك مشاركتهم في هذا المؤتمر؛

٩ - نرحب بمشاركة ومساهمة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك ما يضطلع به القطاع الخاص من دور في التطوير المستقبلي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛

١٠ - ندرك أن التسجيل المدني عملية حكومية منتظمة لها آثار كبيرة على الأمن القومي والسياسة والحوكمة، والتخطيط، ورصد التنمية وتقييمها؛

١١ - نعي التحديات التي لا تزال تعترض بلداننا في وضع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، لاسيما "فضيحة المنسيين"، على النحو المبين في تقرير التقييم الإقليمي الشامل الذي أعدته الأمانة وأشار إليه مراراً فخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛

١٢ - نقر بالأهمية المستمرة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المضي قدما بخطة التنمية في أفريقيا، بما في ذلك التعجيل بالتكامل الإقليمي، وتحقيق أولويات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد)، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - نحيط علما بتوصيات اجتماع فريق الخبراء، الذي سبق هذا المؤتمر، لمعالجة التحديات التي تعترض تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

١٤ - نلاحظ أن التحدي الماثل أمامنا الآن يكمن في تأكيد التزامنا من جديد ومضاعفة الجهود لإصلاح نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتحسينها في بلداننا. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما توصيات خبرائنا بشأن استراتيجيات تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية فضلا عن البرنامج الأفريقي المقترح للتعجيل بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد الوطني والإقليمي في ضوء التوصيات.

١٥ - وبناء عليه، فإننا عازمون على:

(أ) مواصلة جهودنا لتطوير السياسات والاستراتيجيات المناسبة لإصلاح وتحسين نظمنا الخاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وإدماجها في خطط وبرامج التنمية الوطنية، مع مراعاة الظروف الخاصة ببلداننا. وفي هذا الصدد، نلتزم بالاستعجال بوضع خطط عمل وطنية محددة التكاليف بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تعبر عن الأولويات القُطرية الفردية المبنية على تقييمات شاملة يتعين الاضطلاع بها بدعم من الأمانة والمنظمات الشريكة؛

(ب) صوغ القوانين والسياسات التي تضمن التسجيل في الوقت المناسب والإلزامي لجميع الأحداث الحيوية التي تقع داخل بلداننا، مع ضمان مساواة الجميع في الاستفادة من النظام، بغض النظر عن الجنسية أو الوضع القانوني. وفي هذا الصدد، سنواصل جهودنا في مراجعة وتحديث التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتشريعات الإحصائية في بلداننا بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية والإقليمية مع مراعاة الاحتياجات والابتكارات الآخذة في التطور؛

(ج) اعتماد التكنولوجيات المناسبة لتسريع نطاق التسجيل المدني وتوسيعه، وإدارة سجلات التسجيل المدني، وضمان سلامتها وتأمينها من الكوارث الطبيعية، والحروب الأهلية، وغير ذلك من الأخطار؛

(د) منح أولوية كبيرة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وضمان تخصيص الموارد المالية للعمليات اليومية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بلداننا، بما في ذلك تنفيذ خطط العمل الوطنية لضمان الاستدامة وامتلاك البلدان لزمام المبادرة في هذا الشأن؛

(هـ) دعوة شركائنا الإنمائيين إلى مواصلة دعم جهودنا في بناء القدرات وتعبئة الموارد وأن يتلاءم دعمهم مع الخطط الوطنية في هذا المجال، بما يتفق مع إعلانات باريس وأكرا وبوسان بشأن فعالية المعونة والتنمية؛

(و) دعوة فريق خبراء الاستعراض المستقل المعني بالمعلومات والمساءلة بشأن صحة المرأة والطفل إلى المشاركة في البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

(ز) إنشاء آليات تنسيق رفيعة المستوى يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لكفالة عمل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على نحو فعال، مع مراعاة الطبيعة المتعددة القطاعات والمتكاملة لخدمات التسجيل المدني.

(ح) ضمان مواءمة نظام إدارة المعلومات الصحية ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإدراجها معا في استراتيجيات تطوير الإحصاءات على الصعيد الوطني؛

(ط) مواصلة تعزيز وتيسير التنسيق بين مكاتب الإحصاء الوطنية والهيئات المكلفة بالتسجيل المدني في إدارة ورصد التحديات التي تواجه نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

(ي) وضع نظم وأدوات قائمة على النتائج للرصد والتقييم من أجل رصد التقدم المحرز في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والإبلاغ عنه؛

(ك) مواصلة اتخاذ الخطوات لتحسين مستوى توفر خدمات التسجيل المدني وسهولة الحصول عليها بإسناد الخدمات إلى المستويات المحلية من خلال الهياكل القائمة وشبكات الخدمات، لاسيما بالنسبة للقطاع الصحي؛

(ل) تكثيف حملات التوعية لتثقيف الجمهور بشأن أهمية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وعملياتها لكفالة أن تؤدي هذه النظم دورها على الوجه الأكمل.

طريق المضي قدما

إننا نحث

الدول الأعضاء على إجراء تقييم معمق لحالة أنظمتها الوطنية للتسجيل المدني ووضع الخطط الاستراتيجية والعمل من أجل تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

١٦ - الأمانة والمنظمات الشريكة الأخرى على مواصلة تقديم الدعم التقني لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والإدارة من خلال الخدمات الاستشارية التقنية وحلقات العمل والتدريب وتقديم المبادئ التوجيهية. وفي هذا الصدد، نطلب من الأمانة إنشاء مركز معرفة إقليمي معني

بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يشجع البحوث لبناء القدرات التقنية على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري. ونطلب كذلك من الأمانة إجراء بحوث عملية في مجال تسجيل الوفيات وإصدار الشهادات عن أسبابها في أفريقيا؛

١٧ - الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين عل تعزيز أمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالموارد الكافية وتزويدها بالموظفين المناسبين لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على النحو الذي أوصى به المؤتمر الوزاري الأول.

١٨ - وزراء الصحة الأفريقيين للانضمام إلينا في ضوء الدور الهام للقطاع الصحي في تقديم خدمات التسجيل المدني لضمان اتباع نهج منسق ومتكامل في التصدي للتحديات التي تواجه تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛

١٩ - الجامعات الوطنية ذات الصلة والمؤسسات البحثية والتدريبية الإقليمية على الاستجابة للطلب على المعرفة في مجال تحسين تسجيل الوفيات وإصدار الشهادات عن أسبابها في البلدان بدعم من الشركاء الإنمائيين؛

٢٠ - الاتحاد الأفريقي لتخصيص الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم خطة تطوير التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

ونؤكد من جديد:

٢١ - التزامنا بجعل المؤتمر منتدى حيويا يُستخدَم لمناقشة السياسات والقضايا الاستراتيجية المتعلقة بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛ وفي هذا الصدد، نتعهد بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في عمليات التنفيذ.

قرار شكر

نشكر فخامة الرئيس السيد جاكوب زوما وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا وشعبها على استضافة هذا المؤتمر وعلى الترتيبات الممتازة وحسن الضيافة التي حظيت بها جميع الوفود.

كما نشكر رئيس وزراء مقاطعة كوازولو ناتال وعمدة مدينة ديربان على كرم الضيافة.

ونعرب عن عميق تقديرنا لفخامة الرئيس السيد جاكوب زوما على تشريفه المؤتمر بحضوره وعلى كلمته الافتتاحية الملهمة له.

كما نعرب عن تقديرنا العميق لمعالي الدكتورة نكوسازانا دلاميني-زوما، وزيرة الشؤون الداخلية في جنوب أفريقيا والرئيسة المقبلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي على الطريقة المقتدرة التي ترأست بها المؤتمر.

ونهنئ الوزيرة على انتخابها مؤخرا رئيسة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ونتطلع إلى العمل معها، بصفتها الجديدة، للدفع بخطة تطوير التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية قدما.

ونشكر معالي السيد برهان هايلو، وزير العدل الإثيوبي ورئيس مكتب مؤتمرنا وكذلك جميع أعضاء المكتب الآخرين على قيادتهم على مدى العامين الماضيين.

كما نشكر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف و مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وشبكة القياسات الصحية، والشركاء الآخرين على العروض التي قدموها وعلى دعمهم لتنظيم المؤتمر.

ونحن نتطلع إلى مؤتمرنا القادم الذي تستضيفه حكومة كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ديربان، جنوب أفريقيا ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢